الرئيس التنفيذي مؤسس شركة «LAUNCH» للاستشارات الإدارية والتسويق الاستراتيجي في لقاء مع «الأنباء»

الزنكي: 80٪ من مشاريع المبادرين تفشل في عامها الأول

حوار: باهي أحمد

قال الرئيس التنفيذي مؤسس شركة «LAUNCH» للاستشارات الإدارية والتسويق الاستراتيجي خالد الزنكي، ان هناك العديد من الاجتهادات في القطاع التكنولوجي، كما أن هناك تحديا رئيسيا لجميع المبادرين، وذلك بسبب صغر حجم السوق الكويتي مما يجعل المنافسة كبيرة. وحول الخطوات التي يجب أن يتخذها المقبلون على العمل الحر في مجال التجارة الإلكترونية، أشار الزنكي في حوار مع «الأنباء» إلى أن أهم مرحلة عند البدء في أي مشروع هي الفكرة التي تتطلب وقتا وجهدا ومالا، لافتا إلى أن 80٪ من المشاريع تفشل في عامها الأول، وذلك بسبب وجود عقليتين من المبادرين هما: عقلية الهاوي والتي تكون هي الغالبة في أبرز المشاريع، وعقلية المحترف. وتمنى الزنكي أن يبتعد الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن العمل الروتيني الحكومي لاستقطاب الكفاءات، مشيرا إلى أن حالة الارتباك والتشويش الحادثة جاءت بسبب التغير المستمر في إدارة الصندوق وتغيير القوانين. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

كيف تقيم وضع التجارة الإلكترونية في الكويت؟

● **يوجد هناك العديد من الاجتهادات في القطاع التكنولوجي، والتي بدأت بعد عملية بيع تطبيقات مهمة في السوق مثل «طلبات» على سبيل المثال، حيث اندفع العديد من المبادرين للاستثمار في تطبيقات مختلفة ومواقع إلكترونية ضمن قطاعات مختلفة، وذلك لاعتبار ذلك الاستثمار أقل تكلفة من المشاريع الأخرى كإنشاء مطعم أو مقهى. إلا أن المشاريع التكنولوجية تحتاج إلى عمل كثيف وصبر، فالتطبيقات العملاقة التي لاقت نجاحا وتعد إلهاما للشباب تم العمل عليها لمدة تتجاوز الـ 15 عاما إلى أن لاقت نجاحا كبيرا.**

هل ترى أن السوق الكويتي تشبع بالتجارة الإلكترونية؟

● **التجارة الإلكترونية لا يمكن أن تتشبع مهما كان، إلا أن هناك تحديا رئيسيا لجميع المبادرين، فالسوق الكويتي يعتبر سوقا صغيرا ومحدودا ما يجعل المنافسة كبيرة، كما أن التعداد السكاني على أرض الكويت لا يتجاوز 4,5 ملايين نسمة، لذلك فالملاءة المالية والاختلاف بين المشاريع من خلال تقديم ما هو مميز وجديد يعتبر مهما للنجاح في السوق الكويتي، لكن التكرار المتواجد في معظم المشاريع سيدفع البعض إلى الفشل ما لم يقدموا ما هو مختلف عن غيرهم.**

ما أبرز الخطوات التي يجب أن يتبعها المقبلون على العمل الحر؟

● **إن أهم مرحلة للبدء في إطلاق المشروع هي «الفكرة» والتي تعتبر أكبر تحديا تواجه المبادرين كونها تتطلب وقتا ومجهودا ومالا كثيرا لنجاحها. وأعتقد ان الدخول في مشروع جاهز يحتاج إلى تطوير بنسبة 30٪ لتقديمه بطريقة مختلفة افضل إلى من لا يمتلكون الملاءة المالية.**

أما المنتشر في السوق حاليا فهو تقديم نفس الفكرة بدون ما هو جديد ووقتها تصبح المنافسة على السعر والجودة فقط، وهذا يعد شيئا قاتلا لأن المبادر لا يستطيع الحفاظ على نفس الجودة عند تخفيض السعر بشكل كبير مما يدفعه لتقليل هامش الربح وفي بعض الأحيان يتجه للخسارة.

برأيك ما السبب الرئيسي لفشل المشاريع منذ انطلاقها؟

● **أرى أن 80٪ من المشاريع تفشل في عامها الأول، وذلك لأن هناك عقليتين من المبادرين وهما عقلية الهاوي وعقلية المحترف. فالأول يطمح الى ان يكون من رواد الأعمال، أما الثاني فيدخل السوق دون خطة عمل واضحة او خطة هشة وذلك يدفع المشروع للفشل منذ عامه الأول، وللأسف النوع الأكبر في السوق هو من الهواة، لذلك نشاهد فشل العديد من تلك المشاريع في وقت قصير.**

هل هناك قوانين يجب أن توضع لتنظيم التجارة الإلكترونية؟

● **القوانين هدفها تنظيم بيئة الأعمال، فتقديم خدمة عن طريق الإنترنت لا يتطلب قانونا معينا في ظل أن التجارة الإلكترونية مشمولة بالقانون التجاري، وبالفعل توجد قوانين تنظمها وتحفظ الحقوق للجميع، وبالتالي فلا يوجد داع لسن قانون خاص بالتجارة الإلكترونية.**

هل عادت إصدار الرخص متناهية الصغر بفائدة على المبادرين؟

● **إصدار الرخص متناهية الصغر كان هدفها خدمة فئة من رواد الأعمال نطلق عليها اسم «الهواة»، فكون المبادر يستخرج الرخصة الخاصة به فقط فلا يستطيع أن يفتح ملف عند وزارة الشؤون، فبالتالي لا يستطيع الحصول على امتيازات إضافية، لان الأنشطة التي تشملها تلك الرخص محدودة جدا ومعظمها تشمل الوظائف الفردية كالتصوير وتنظيم المعارض والمؤتمرات والاستشارات وغيرها، وهي تعد صورة تجارية لممارسة الأعمال الفردية فقط.**

بماذا تنصح من يرغب في الاستثمار بالمطاعم؟

● **يجب أن يكون لدى من يفضلون افتتاح مطعم أو مقهى خبرة واسعة ووعي تام لما يقومون به، خصوصا مع كثافة عدد تلك المشاريع في وقتنا الحالي، فهناك ما يزيد على 45 مقهى ومطعما في أحد الشوارع كشارع مبارك الجابر على سبيل المثال.**

والسؤال الأهم، هل تلك المشاريع جميعها ناجحة؟ أنا أعتقد أن التقليد دون إضافة ما هو مميز ومختلف عن السوق لا يؤدي إلى النجاح.

كيف تقيم دور الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

● **أتمنى أن يبتعد الصندوق الوطني عن العمل الروتيني الحكومي لاستقطاب الكفاءات، وأن يتولى المبادرون الناجحون إدارته. كما أن التغيير المستمر في إدارة الصندوق إضافة إلى تغيير القوانين جعل هناك حالة من الارتباك والتشويش، فبالتالي لا أفضل الحكم عليه خاصة أنه لم يمر عليه فترة كافية على ما قام به من أعمال.**

ما تعقيبك على رفع قضايا ضد المبادرين المتعثرين؟

● **عند حصول المبادر على التمويل يوقع على إقرار دين بصيغة تنفيذية، لذلك فمن حق الصندوق أن يأخذ المبادر إلى السجن مباشرة في حالة التعثر في السداد، كما أن هناك العديد من الحالات التي قابلتها ممولة من الصندوق وكانت منذ البداية بدون دراسة واقعية وبدون رؤية واضحة للمبادرين، إضافة إلى أن الصندوق يدقق على ما يقدمه المبادر، لذلك أفضل أن يتم تسليم المبلغ المالي من قبل الصندوق عن طريق دفعات مدروسة أكثر بشكل لا يؤثر على المشروع، وذلك بهدف ملامسة جدية المبادر ومعرفة مدى حرصه على تنفيذ المشروع والالتزام به.**

حسب تصريحات المبادرين فإن المشاريع الصغيرة هي نفط الكويت الجديد.. ما تعليقك؟

● **أعتقد أن ذلك المصطلح يقصد به أن الطاقة البشرية والخبرات المتراكمة هي التي قد تقود الاقتصاد الوطني في الفترة المقبلة وليس المشاريع الصغيرة في الوقت الحالي، لكن من ناحية العائد القومي فأعتقد أن المشاريع الصغيرة تشكل نسبة بسيطة جدا لا تذكر من الاقتصاد الوطني، كما أن معظم المقيمين في الدولة يقومون بإخراج أموالهم للخارج، إضافة إلى أن أكثر الشركات الكبرى تشتغل بالمناقصات مع الجانب الحكومي، لذلك، فالمشاريع الصغيرة لا تستطيع منافسة الشركات الكبرى والتي تسيطر على السوق بشكل كبير وتتحكم به ولديها ملاءة مالية للاستمرار وتحقيق النمو والسيطرة على السوق بمختلف قطاعاته.**

حدثنا عن شركتكم «LAUNCH»، وما آخر أعمالكم؟

● **نحن شركة متخصصة في الاستشارات الإدارية والتسويق الاستراتيجي، وأول شركة متخصصة في الإطلاق في الخليج والشرق الأوسط، نعمل مع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في إدارة المنتجات وتسويقها من خلال عملية «الإطلاق».**

و«الإطلاق» هو أسلوب حديث في تسويق المنتجات والخدمات، وطريقة فعالة تضع العلامة التجارية والمنتج في مقدمة وصدارة المنافسين في السوق. وآخر أعمالنا كانت ماستركلاس اسمه «WIN THE GAME» برعاية وزارة الخارجية الأميركية ممثلة بقسم العلاقات العامة والشؤون الثقافية في السفارة الأميركية في الكويت، وكان يهدف هذا التدريب الى تطوير مهارة القيادة والتعريف عن افضل الطرق الممكنة لتشكيل فرق العمل الناجحة والمتجانسة في بيئة العمل ذات التطورات المتسارعة في عالم ريادة الأعمال.

كما أطلقنا مؤخرا بودكاست جديد لرواد الأعمال «Launching Your Business» نقدم من خلاله معلومات مفيدة ومركزة لرواد الأعمال وكل من يطمح لإطلاق مشروع تجاري.

خالد الزنكي متحدثا للزميل باهي أحمد (متين غوزال)

لمشاهدة الفيديو

بوشهري: مشروع العاصمة يعزز مكانة القطاع الخاص في الكويت

م.محمد بوشهري في لقطة جماعية خلال جولة في مشروع العاصمة

أشاد وكيل وزارة الكهرباء م.محمد بوشهري بحجم الإنجاز الذي تم في مشروع العاصمة والذي يمثل حاليا أحد معالم مدينة الكويت، مؤكدا تقديم الدعم له، حيث ان الوزارة لا تألو جهدا في دعم كل مشروعات القطاع الخاص لاسيما الضخمة منها، والتي تتوافق مع أعلى المعايير البيئية التي تسهم في نمو وتعزيز مدينة الكويت اقتصاديا لتكون نقطة مضيئة في مشروع الكويت كمركز مالي عالمي.

جاء ذلك خلال جولة ميدانية لوكيل وزارة الكهرباء م.محمد بوشهري لأرض المشروع تلبية لدعوة شركة الصالحية العقارية، حيث كان بمعيته كل من الوكيل المساعد لشؤون شبكات النقل م.جاسم النوري، والوكيل المساعد لشبكات التوزيع م.مطلق العتيبي، ومدير إدارة تخطيط البرامج والمتابعة خالد الراشد، وقد قام الضيوف بالاطلاع على العرض الخاص بمشروع العاصمة وتفقدوا المراحل الإنشائية الأخيرة التي وصل إليها.

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية غازي النفيسي أن الشركة قد وفرت كل الإمكانيات لخروج مشروع العاصمة بأفضل صورة، مستعينة بأرقى وأفضل المكاتب الاستشارية والفنية المحلية والعالمية، وقد استخدمت الشركة في إنشاء المشروع أحدث التقنيات في مجالات الطاقة المتجددة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، كما عمدت الى تطوير المشروع وفق رؤية عصرية تتوافق مع متطلبات السوق وتراعي الثقل التجاري والاقتصادي لمدينة الكويت.

«الوطني»: الدولار وأسواق المال يتألقان بدعم من تقدم المباحثات التجارية وتبرئة ترامب

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن قيروس كورونا ومحاكمة مجلس الشيوخ للرئيس دونالد ترامب كانا العاملين الرئيسيين الأكثر جذبا لانتباه الأسواق خلال الأسبوع الماضي.

وفي إطار مساعيها للحد من تداعيات انتشار القيروس والمضي قدما نحو تنفيذ «المرحلة الأولى» من الصفقة التجارية مع إدارة الرئيس ترامب، أعلنت الصين عن خفض الرسوم الجمركية على بعض الواردات الأميركية إلى النصف. ووفقا للسجل الفيدرالي التابع لمكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، تخطط واشنطن أيضا لخفض الرسوم الجمركية على بعض السلع الصينية من 15٪ إلى 7,5٪، أي بحوالي النصف بدءا من 14 فبراير. ووفقا للاتفاقية، ستقوم الصين بزيادة الواردات من الولايات المتحدة بمقدار 200 مليار دولار على مدار عامين مقارنة بمستويات العام 2017. ويعتبر العديد من الاقتصاديين هذا الهدف طموحا للغاية حتى قبل تفشي قيروس كورونا الشهر الماضي.

وأضاف التقرير انه بعد 3 أسابيع من المناقشات، قام مجلس الشيوخ الذي يحظى به الحزب الجمهوري بالتصويت بالأغلبية لصالح تبرئة الرئيسي دونالد ترامب من مادتي المساءلة، إلا انه على الرغم من ذلك، فالرئيس ترامب لم يتلق الدعم الكامل من الجمهوريين، حيث أصبح السيناتور الجمهوري ميت رومني أول سيناتور في تاريخ الولايات المتحدة يصوت لإدانة رئيسا من حزبه.

ودفعت أنباء تعهد الصين بخفض الرسوم الجمركية إلى النصف إلى جانب تبرئة الرئيس ترامب إلى زخم أداء كل من الدولار وأسواق المال، حيث ارتفع مؤشر CSI 300 الصيني بنسبة 7,14٪ مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة في بداية الأسبوع، في حين أنهى مؤشر توبكس (Topix) في طوكيو تداولات الأسبوع بمكاسب بلغت نسبتها 4,30٪.

من جهة أخرى، وصل مؤشر ستوكس 500، الذي يقيس أداء أكبر الشركات الأوروبية، إلى مستوى قياسي جديد وأنهى تداولات الأسبوع مرتفعا بنسبة 4,16٪. أما على صعيد أداء وول ستريت، فقد ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 2,84٪ على مدار جلسات التداول الأربع الأخيرة فيما يعد أقوى ارتفاع أسبوعي يسجله منذ يونيو الماضي. وشهدت أسواق العملات الأجنبية ارتفاع مؤشر الدولار الأميركي 1,40٪ خلال يومين اثنين فقط لينهي تداولات الأسبوع عند مستوى 98,72 ليعزز بذلك مركزه أمام الجنيه الإسترليني واليورو بما أدى إلى خسارتهما 2,53٪ و1,36٪ على التوالي مقابل الدولار. وفقدت عملات الملاذ الآمن قوتها أيضا حيث انخفض الين الياباني بنسبة 1,22٪، في حين تراجع الفرنك السويسري بنسبة 1,60٪.

وأوضح التقرير أن زخم أداء الأصول مرتفعة المخاطر استمر بعد أن أظهرت البيانات مرونة الاقتصاد الأميركي وتقلصت المخاوف المتعلقة بقيروس كورونا، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع غير الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) الأميركي إلى 55,5 نقطة مقابل 54,9 نقطة الشهر السابق. كما سجلت مؤشرات 12 قطاعا نموا في يناير، بصدارة قطاع الزراعة والإدارة والدعم والرعاية الصحية. كما أظهرت البيانات أيضا ارتفاع عدد الوظائف في الشركات الأميركية بمستويات فاقت التوقعات، حيث ارتفع عدد موظفي القطاع الخاص بواقع 291 ألف وظيفة من ديسمبر إلى يناير.

من جهة أخرى، ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 50,9 نقطة خلال الشهر الماضي مقابل 47,8 نقطة في ديسمبر، وذلك على خلفية دعم الطلبيات الجديدة ونمو الإنتاج والصادرات. وبذلك يرتفع المؤشر لأكثر من مستوى 50 نقطة وهو المستوى الفاصل بين النمو والانكماش، والذي لم نشهده منذ يوليو الماضي، كما يعتبر أعلى من توقعات الاقتصاديين عند 48,5 نقطة.

«كامكو إنفست» تعين عبدالله الشارخ رئيساً لقطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية

أعلنت شركة كامكو إنفست، عن تعيين عبدالله الشارخ رئيسا لقطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية مسؤولا عن الاستثمارات المصرفية والبحوث والإقراض وإدارات أخرى. وأوضحت الشركة في بيان صحافي أمس أن الشارخ انضم إلى كامكو إنفست مع خبرة واسعة في الأعمال المصرفية والاستثمارات من خلال عمله لدى عدد من أكبر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، حيث انه يتمتع بخبرة في جميع المجالات الأساسية من الخزينة والخدمات المصرفية للشركات إلى خدمات الاستثمارات المصرفية وإدارة الأصول. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ومنظمات القطاعين العام والخاص من جامعة براون بالولايات المتحدة الأميركية وماجستير في إدارة الأعمال في التمويل وإدارة الأعمال من كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأميركية. وقبل انضمامه إلى كامكو إنفست، ترأس الشارخ الفريق الاقتصادي والاستثماري في جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان وكان المدير التنفيذي في شرق كابيتال، حيث قاد نشاط الاستثمار عبر كل فئات الأصول. وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للشركة فيصل صرخوه: «يسرنا أن نرحب بعبدالله الشارخ رئيسا لقطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية. ستقود خبرته وسجله الحافل إلى دعم وتطور القطاع والمساهمة في تنفيذ استراتيجية نمو الشركة».

عبدالله الشارخ

في تعليقه على التعيين، قال الشارخ: «إنه لمن دواعي سروري الانضمام إلى كامكو إنفست خلال هذه المرحلة التي تمثل المرحلة الثانية من استراتيجية نمو الشركة. أتطلع إلى العمل مع هذه الفرق والخبرات الممتازة لدعم دورنا وتطويره كلاعب رئيسي في مجال الاستثمارات المصرفية على صعيدي الصفقات المحلية والعابرة للحدود».

الوظائف في أميركا فاقت التوقعات

قال التقرير إن سوق العمل في الولايات المتحدة بدأ عام الانتخابات الرئاسية في وضع جيد، حيث فاقت أعداد الوظائف التوقعات في يناير، كما عادت الأجور لتسجيل معدل نمو يتخطى 3٪. فعلى صعيد الوظائف غير الزراعية، تم تسجيل زيادة قدرها 225 ألف وظيفة خلال الشهر الماضي مقابل 147 ألف وظيفة الشهر السابق، لتتجاوز بذلك توقعات بارتفاعها إلى 163 ألف وظيفة، وقد أظهر التقرير أن وظائف مواقع البناء كانت الأكثر حظا على صعيد النمو خلال العام الحالي. وتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو سوق الوظائف الأميركي لشهر فبراير في ظل تعطل الإمدادات بسبب تفشي قيروس كورونا، خاصة بالنسبة لشركات التكنولوجيا مثل شركة أبل. من جهة أخرى، سجل معدل البطالة ارتفاعا هامشيا، حيث وصل إلى 3,6٪ مقابل أدنى مستوياته المسجلة في 50 عاما والذي سجله في ديسمبر عند مستوى 3,5٪، ومن المتوقع أن يظل مستقرا عند هذا المستوى، فيما ارتفعت الأجور بنسبة 3,1٪ في يناير على أساس سنوي وهو ما يمثل تحسنا في أعقاب تراجع المعدل السنوي لنمو الأجور إلى أقل من 3٪ للمرة الأولى منذ العام 2018 خلال شهر ديسمبر الماضي، حيث تلقت دعما على خلفية نمو متوسط الأجور بالساعة بنسبة 0,2٪.

نمو هائل لقطاع الخدمات البريطاني

أشار تقرير «الوطني» إلى أن القطاع الخاص في المملكة المتحدة شهد نشاطا متزايدا في يناير بأسرع وتيرة يسجلها منذ 16 شهرا، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب الصادر عن شركة IHS Markit إلى 53,3 مقابل 49,3 في شهر ديسمبر، ليشهد بذلك أول ارتفاعاته فوق مستوى 50 نقطة منذ أغسطس الماضي بما يشير إلى أن أغلب المديرين يؤكدون نمو أنشطة القطاع. ويعزى هذا التحسن في المقام الأول لنمو قطاع الخدمات والذي يعتبر أكبر القطاعات المهيمنة في المملكة المتحدة، حيث أكدت الشركات ارتفاع معدلات الطلب وزيادة توسع النشاط بأعلى المعدلات منذ يونيو 2018. وقد جاءت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات لشهر يناير عند مستوى 53,9 نقطة، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة منذ 16 شهرا، والأكثر ارتفاعا بالمقارنة بمستوى 50 نقطة التي تم تسجيلها في ديسمبر. كما ساهم ظهور بعض المؤشرات الأولية الدالة على تحسن معنويات الأعمال خلال الشهر الماضي إلى اتخاذ بنك إنجلترا قراراه بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند مستوى 0,75٪ خلال اجتماع الأسبوع الماضي.